

الثابت والمتغير في النظام التربوي الجزائري -دراسة للأسباب والنتائج

And the variable in the educational system Algeria - a study of the causes and consequences

أ. بن قفة سعاد وأ. دليلة خينش وأ. مسعودي كلثوم
جامعة بسكرة

Abstract:

The system is defined as a set of harmonious and interactive components that serve a main objective. The educational system does not set out from this definition, but these components has not the same importance, degree and influence. Ideological aspects take their place more than the procedural technical aspects. Developments and changes in social and economic, what is stable and variable in the Algerian educational system in the light of modern educational reforms.

الملخص:

يعرف النظام بأنه مجموعة من المكونات المتناسقة والمتفاعلة التي تخدم هدفا رئيسيا، والنظام التربوي لا يخرج عن هذا التعريف غير أن هذه المكونات لا تكون بنفس الأهمية والدرجة والتأثير، فالجوانب الإيديولوجية تأخذ مكانتها أكثر من الجوانب التقنية الإجرائية، وهذا ما يعبر عليه بالثابت والمتغير، خاصة مع التطورات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فما هو الثابت والمتغير في النظام التربوي الجزائري في ضوء الإصلاحات التربوية الحديثة.

توطئة:

إن النظام التربوي هو نظام اجتماعي، تنبثق مبادئه وأهدافه من مبادئ وأهداف المجتمع الحاضر له، ومن المفترض أن يستجيب للمتغيرات العالمية، وخاصة التكنولوجية منها، مع عدم إغفاله للمتطلبات الداخلية، وخاصة الخصوصية الثقافية لمجتمع النظام التربوي، والتي من خلالها يتميز نظام تربوي عن نظام تربوي آخر، ولا نعني بذلك الجمود والتفوق على الذات، بل بالعكس فنحن نقصد هنا الانفتاح والتفاعل مع الآخر مع الحفاظ على الهوية والتميز.

ومما سبق نريد القول، أن النظام التربوي يتأثر بالمتغيرات والمتطلبات الداخلية والخارجية، وهذا ما يدفعه إلى محاولة مواكبة المستجدات، والسير في خط تطور وتقدم الأمم ويكون هذا من خلال السياسة

التربوية المتبعة، والنابعة من فلسفة تربوية ناجعة، تأخذ بعين الاعتبار المنطلقات القاعدية للمجتمع، وتهدف إلى تحقيق متطلباته واحتياجاته على مستوى جميع الأصعدة.

وفي هذا الإطار، تعتبر ظاهرة العولمة من المؤثرات الخارجية التي أثرت على كل دول العالم، بدءا بتأثيراتها الاقتصادية، وما جسده من تكنولوجيا جد متطورة، وجدت مكانا لها في كل المجالات، ولكن لم تنحصر تجسدها وتأثيراتها في الجانب الاقتصادي فقط، بل امتدا إشعاع تأثيراتها أكثر فأكثر، وصولا إلى الجانب الثقافي، محاولة من خلاله توحيد العالم كله بفتح الحدود، وتحرير التجارة.

وأخيرا توحيد منظومة القيم (الديمقراطية، إعادة النظر في حقوق الإنسان...)، من خلال مجموعة من الوسائط من بينها النظام التربوي، وهذا ما سنحاول مناقشته من خلال المحاور التالية، محاولين إبراز ثقافة العولمة في النظام التربوي الجزائري، ولتحقيق ذلك فرضت علينا الضرورة المنهجية البحثية، مناقشة المحاور التالية:

أولا: مفهوم ثقافة العولمة.

إن ظهور العولمة لا يعود بالضبط إلى سقوط جدار برلين، وبداية ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، بل يعود إلى مرحلة أبعد، غير أن الشكل الذي اتخذته العولمة في العقد الأخير، هو تجسدها في المجال الثقافي، إلى جانب المجالات الأخرى، كالجانب الاقتصادي، حيث تعمل العولمة على دمج اقتصاديات الدول في الاقتصاد العالمي من خلال تدفق الأموال، وانتقال التكنولوجيا، توزيع شبكات الاتصال، ويتم تحديد الهدف من منطلق الربح الرأسمالي للكتل الرأسمالية، والمنافسة للاستحواذ على الأسواق العالمية، من خلال الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الثقافية، كما قسمت العالم على أساس المعرفة إلى مصنع للمعرفة ومبتكرها (مجتمع المعرفة) ومستهلك لمنتج هذا الابتكار.⁽¹⁾

إلى جانب ذلك، تميزت ظاهرة العولمة بإيقاعها السريع في الانتشار، وفي غزو كل الأفاق، بفضل اعتمادها على تقنيات اتصالية جد متطورة، تعبر عن تحول نوعي في النظام العالمي، وفي استراتيجياته، وفي هذا السياق يرى "صادق جلال العظم" العولمة بأنها: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة، والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال، أي الإنتاج وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم، خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.

فالعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على سطح النمط ومظاهره"، فالعولمة إذن هي: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز، وقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"⁽²⁾ . ونفس المنحى اتجه إليه تعريف بعض العلماء للعولمة، مع إضافة بعد آخر لها إلى جانب البعد الاقتصادي، ألا وهو البعد السياسي والبعد الثقافي، أي أنها أصبحت نظام حياة لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجتمعية، ولا تعترف بالحوازج الدولية، وهذا ما تضمنه التعريف التالي، والقائل بأنها: "التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء لوطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة لإجراء حكومي"⁽³⁾ .

- ونفس المنحى تقريبا اتخذه تعريف "لبرتراند بادي" والذي يرى بأن العولمة هي خلق منظومة قيم عالمية، وهذا ما أكدته تعريفه التالي، والقائل بأنها: " إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد، والقيم والأهداف مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره. والمسار يعود إلى تاريخ طويل، رغم أنه يبدو جديدا، يفترض أن لا تستطيع أية مجموعة، ولا أي أرض، ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية"⁽⁴⁾ .

*أما " كندي " فيركز في تعريفه للعولمة على القيم التي تهدف إلى ترسيخها، وجعلها مشتركة بين كل الدول وهذا ما تضمنه تعريفه لها، والقائل بأن العولمة هي : " تبني بعض القيم المشتركة في العالم كله، خاصة مثل: الديمقراطية الانتخابية، الأنظمة الاقتصادية القائمة على السوق، والهيكل الاجتماعية والثقافية المنفتحة والليبرالية. وفي هذا السياق تجتاز الأفكار الإعلام، الأشخاص، الأموال، المنتجات، الحدود البحرية، ومهما كان استعمال الكلمة، فهي تعني مسارا واتجاها ليس وضعية جامدة محددة، لأنه ينطلق من مبدأ أن الدول تعرف مستويات مختلفة من التطور، والاندماج في مجتمع واقتصاد عالميين"⁽⁵⁾ .

*أما الباحث العربي "برهان غليون" فيرى أن العولمة هي: " ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة، والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة..." ثم يضيف أنها تعني : " الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية و الاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري، يصبح فيه مصير الإنسانية

موحداً، أو زارعا للتوحد، لذا لا يعني هنا، التجانس من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة، وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل⁽⁶⁾.

ومن خلال التعاريف المقدمة، نستطيع القول أن العولمة أول ما ظهرت، أخذت طابعا اقتصاديا، ولكنها لم تبقى منحصرة في هذا المجال الاقتصادي فحسب، بل تعدت ذلك، حيث أصبحت نظام شامل للحياة وهذا ما أكده " محمد عابد الجابري في قوله بأن العولمة هي: " نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، تشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ... كما تشمل أيضا مجال السياسة، والفكر والأيدولوجيا"⁽⁷⁾.

وهكذا تحولت العولمة من المنظور الاقتصادي لتشمل مجالات أخرى، ومن أهم المجالات التي مستها العولمة، المجال الثقافي الذي يتضمن المنظومة القيمية ويوجهها، وهذا هو المقصود بثقافة العولمة والتي تعني: " محاولة التقارب بين ثقافات شعوب العالم المختلفة، بهدف إزالة الفوارق الثقافية بينها، ودمجها جميعا في ثقافة واحدة، ذات ملامح وخصائص مشتركة واحدة."⁽⁸⁾

وقد دعم نفس الفكرة، ما ورد في الفقرة الثانية من توصيات الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر الدولي المنظم من طرف اليونسكو في جنيف في أكتوبر 1996 مايلى: "إن ظاهرة العولمة التي تمس الاقتصاد والثقافة والمعلومات، وعالمية العلاقات وتزايد حركات الأفراد والتطور الهائل لوسائل الاتصالات، وتدخل المعلوماتية في حياتنا اليومية، ومجالات العمل كلها ظواهر تمثل تحديا، وفرصة أمام النظم التربوية، وفي الوقت نفسه يشهد كثير من المجتمعات، والنظم التربوية مشكلات خطيرة على صعيد الاندماج الاجتماعي."⁽⁹⁾.

وتأسيسا على ذلك يمكننا القول، أن العولمة إذا كانت تشكل خطورة على مستوى المجال الاقتصادي، والمتمثلة في زيادة فوارق النمو بين البلدان النامية و البلدان المصنعة، فإنها أصبحت تشكل خطورة أكثر من ذلك على المستوى الثقافي، حيث أصبح وجودها يهدد الكيان الحضاري للبلدان النامية، وهذا ما حدده " محمد عابد الجابري في ثلاث ركائز أساسية للعولمة الأيديولوجية وهي:

- شل الدولة الوطنية، وبالتالي تفتتت العالم، وذلك بالسيطرة عليه من خلال الشركات العملاقة .
- توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الجديدة في عملية الاختراق الثقافي، واستعمار العقول.

- التعامل مع الإنسان في كل مكان، تعاملًا لا إنسانيًا، يحكمه مبدأ البقاء للأصلح، والأصلح هو الناجح في كسب الثورة.

ومما لا شك فيه، أن العولمة أضحت واقعا مفروضا على العالم ككل، وخاصة المجتمعات العربية، وهذا ما أدى إلى اختلاف وجهات النظر حول كيفية التعامل معها، والذي ترتب عنه اختلاف في وجهات النظر، بين مؤيد إلى درجة اعتبارها المخرج الوحيد من دائرة التخلف وبين رافض يعتبرها بأنها شكل جديد من الاستعمار.

فالاتجاه المؤيد، يعتبر العولمة أداة لانتشار التكنولوجيا الحديثة من العالم المتطور إلى العالم المتخلف، وهذا ما سينعكس بصورة ايجابية على اقتصاديات الدول النامية، وبالتالي زيادة الثروة ورفاهية المجتمع، كما يرونها أيضا، أنها وسيلة لزيادة المعلومات، وجعلها في متناول كل من يريد الاستفادة منها، فهي إذن تسهل على طالب المعلومات الحصول عليها بأقل التكاليف، وفي أسرع وقت، ودون عناء.

أما الرافضون لها، فإنهم يرونها بأنها استنزاف لخيرات المجتمعات النامية، وجعلها أسواقا كبيرة لسلعهم، مما يؤدي إلى زيادة الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة. ناهيك عن الأثر الأكثر خطورة، المتمثل في تهديد الهوية الوطنية ومقومات الأمة.⁽¹⁰⁾

أي أن ظاهرة العولمة تهدف إلى خلق ثقافة عالمية موحدة تمحو من خلالها الخصوصيات الثقافية للدول، تاركة المجال لثقافة العولمة- ثقافة أمريكا- لتكتسح كل دول العالم، فتوحد بذلك منظومة القيم. وقد عبر "محمد عابد الجابري" عن هذا المعنى في قوله: "إن من مظاهر العولمة ومن آلياتها على الصعيد الفكري إقصاء كلمات ومصطلحات تسمي الأشياء تسمية أخرى، لا تتفق مع العولمة ومقاصدها... ذلك لأن العولمة تتطوي - بل تبنى وتنتشر - إيديولوجيا معينة من عناصرها الأساسية محاربة الذاكرة الوطنية، والتاريخ، والوعي بالتفاوت الطبقي، والانتماء الوطني والقومي وبالتالي الوعي الأيديولوجي، وهذه كلها تتناقض مع العولمة وطموحاتها."⁽¹¹⁾

إذن يمكننا القول، أن ثقافة العولمة هي ثقافة تهدف إلى محو الخصوصيات الثقافية للمجتمعات، مع إبقاء ثقافة المجتمع المسيطر-أمريكا- ويتم ذلك من خلال محاربة الذاكرة الوطنية، والتاريخ، وكل ما يتعلق بمكونات الهوية الوطنية، والتي تميز الثقافات المجتمعية، وفي هذا الإطار يمكننا القول، أن مكونات الهوية الوطنية الجزائرية هي: الإسلام، العروبة، الأمازيغية.

ولا تنحصر ثقافة العولمة في هاته المحددات فقط، بل تبرز كذلك من خلال، سيطرة اللغة الانجليزية باعتبارها لغة التطور التكنولوجي، ولغة الدولة المسيطرة، إلى جانب ذلك انتشار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، التي تسهل العملية الاتصالية من جهة، وتساهم في رقي المنظومة التربوية من خلال إدماجها في المناهج الدراسية.

فالعولمة إذن ليست ظاهرة سلبية ولا ايجابية، بل أن سلبياتها وإيجابياتها، تتوقف على نمط تفاعلنا معها، وهذا ما سنحاول مناقشته، من خلال تطرقنا إلى مكنم ثقافة العولمة في النظام التربوي الجزائري، مفتحين هذا العنصر بنظرة مختصرة عن النظام التربوي الجزائري بعد الاستقلال، ومركزين في هذا السياق على الإصلاحات الأخيرة، والتي باشرت الدولة الجزائرية بالاتفاق مع منظمة اليونسكو.

ثانيا- تجسيدات العولمة في النظام التربوي الجزائري:

قبل التطرق إلى النظام التربوي الجزائري، يجب التطرق أولا إلى تعريف النظام التربوي والذي يعني: "مجموعة من العناصر والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السياسية والاقتصادية، والسوسيو ثقافية، وغيرها لبلورة غايات التربية، وأدوار المدرسة، ونظام سيرها ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها"⁽¹²⁾.

وكما يعرفه قاموس علم الاجتماع بأنه: "ذلك النظام الذي يشتمل على الأدوار، والمعايير الاجتماعية التي تعمل على نقل المعرفة من جيل إلى جيل، والمعرفة تتضمن القيم وأنماط السلوك كما أنه ينطوي على تعليم مهارات وقيم أساسية ولازمة لاستمرار المجتمع"⁽¹³⁾.

ومن خلال هذا التعريف يمكننا تصور منطلقات تأسيس وبناء النظام التربوي، والمتمثلة في النقاط التالية:

- أن يقوم النظام التربوي على فلسفة وأهداف واضحة.
- أن يولد هذا النظام من ثقافة المجتمع.
- أن يستند على نتائج البحث العلمي، ويشرف على تطبيقه وتقييمه دوريا أخصائيون وخبراء في الميدان بإتباع مناهج موضوعية.⁽¹⁴⁾

وتحت ظل هاته الرؤى والتوجهات، والإحساس بمدى أهمية المنظومة التربوية، وحاجتها للتغيير أو التجديد باختلاف طبعها القائم عليها، استجابة للمتغيرات العالمية والمتطلبات المجتمعية، باشرت الدولة الجزائرية في إصلاح منظومتها التربوية منذ شهر يوليو 2002، استجابة لمتطلبات التحولات

السريعة، التي عرفتھا البلاد منذ 15 سنة، على المستوى الاقتصادي والسياسي، والثقافي، فأصبح من الضروري إعادة النظر في طرائق التدريس بالإضافة إلى المضامين المعرفية، ليتمكن النظام التربوي من إعداد مخرجات تستجيب لمتطلبات وحاجات سوق العمل، لتساهم في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، وبالتالي التكيف مع مقتضيات العولمة بمختلف تجلياتها، وتمثل ذلك في جملة الإصلاحات التي أقرتها لجنة إصلاح المنظومة التربوية على مستوى المراحل الثلاث، بإضافة مواد جديدة، وإقصاء أخرى، من خلال إلغائها من قائمة الامتحانات النهائية...والى غير ذلك من بنود الإصلاح التي سنناقشها فيما يلي:

• تهميش مادتي التربية الإسلامية والتاريخ :

وفقا لمتطلبات الإصلاح الجديدة، التي شرع في تنفيذها بداية عام 2002، حيث تم إلغاء مادة التربية الإسلامية كمادة رسمية من المواد المدرسة، بدءا من المرحلة الابتدائية وصولا إلى المرحلة الثانوية، وهذا من خلال إلغائها من رزنامة الامتحانات النهائية.

بالرغم من أن منهج التربية الإسلامية، هو منهج ونظام حياة شامل وكامل لا يحمل مضمونه لا الشك ولا الخطأ، وبالتالي فهو منزه من الخطأ لأنه من مصدر الهي يتصف بالكمال الحقيقي. فهو كما قال عنه " السيد قطب بأنه": " فريد في كل مناهج الأرض، وإن التقى ببعضها في التفصيلات والفروع، فريد في شموله ويقظته، لكل دقيقة من دقائق النفس البشرية، وكل خالجة وكل فكرة، وكل شعور، وفريد في أثره في داخل النفس وفي واقع الحياة"⁽¹⁹⁾ .

وعلى قدر أهمية ودور منهج التربية الإسلامية، إلا أن الواقع لم يعكس ذلك، وهذا ما حملته جملة الإصلاحات لهاته المادة، والتي تمثلت في تقليص الحجم الساعي لمادة التربية الإسلامية إلى ساعة واحدة، بالمقابل رفع الحجم الساعي للمواد الأخرى، وجعلها نشاطا ثانويا لا يمتحن فيه الطالب، وهذا ما يدل على أنها لا تشكل بعدا أساسيا في المقررات الرسمية. ولم تكتف هجمة الإصلاحات التربوية عند هذا القدر فحسب، بل امتد تأثيرها إلى محتوى مادة التربية الإسلامية، حيث أضحت مجرد مواظ أخلاقية، وتحفيظ بعض الآيات القرآنية، وتكمن حجة وزارة التربية في جعل التربية الإسلامية مادة غير أساسية، أن سوق العمل لا يتسع لحاملي شهادات العلوم الشرعية.⁽²⁰⁾

ومن جانب آخر، أعلنت وزارة التربية بلاغا أقرت من خلاله تحويل ثمانية تخصصات من بين خمسة عشر تخصصا التي كانت مفتوحة في التعليم الثانوي، وهي الآداب والعلوم الشرعية وتقنيات

المحاسبة، والآداب والعلوم الإنسانية، والإلكترونيك، والالكترو تقني، والصناعة الميكانيكية، والكيمياء والأشغال العمومية، ابتداء من الدخول المدرسي 2005-2006، ونقلها إلى التعليم العالي بعد لجوئها إلى التخصص المبكر، لتبقى معاهد العلوم الإسلامية مفتوحة للمتخرجين من التعليم الثانوي والفائزين بشهادة البكالوريا، قصد منحهم تعليما نوعيا في مختلف تخصصات العلوم الإسلامية.⁽²¹⁾

إن الدعوة إلى إلغاء مادة الشريعة الإسلامية "التعليم الديني" من المنهاج الدراسي هي دعوة قديمة، ويرجع قدمها إلى المقال الذي نشره الدكتور "طه حسين" عام 1955 في جريدة الجمهورية بمصر، حيث أثار حينها سخط وامتعاض العلماء والدعاة ومؤسسة الأزهر، وشرايح واسعة من المصريين والمسلمين في العالم، وفي هذا المجال قدم الدكتور "طه حسين" حجته القائلة بأن هدفه من هذا المطلب، هو توحيد العلم، وقد أطلق "طه حسين" دعوته تلك تحت عنوان "الخطوة الثانية"، داعيا السلطة المصرية الثورية آنذاك بقيادة جمال عبد الناصر لاتخاذها بعد أن نجحت في خطوتها الأولى، وهي إلغاء القضاء الشرعي.

وبالتوازي فقد جاءت حجة المطالبين بإلغاء شعبة العلوم الشرعية في التعليم ما قبل الجامعي في الجزائر بحجة ذكية تحمل نكهة محاولة التعمق والتخصص أكثر، وكأنهم يريدون القول من أجل الانتفاع أكثر، وهذا ما أسموه بالاختصاص الجامعي

وفي الجزائر ترجع جملة الإصلاحات التربوية، وخاصة على مستوى العلوم الإسلامية إلى الإحداث الأليمة لسنة 1992، حيث أكد مسئولون حكوميين وسياسيين ينتمون لأحزاب علمانية، أن المقررات التعليمية ستعرف تغييرات وإصلاحات في اتجاه تطهيرها من المضامين الأصولية التي كانت تشوبها، وبالفعل بدأ التغيير في مقررات عدد من المستويات بدءا بالتعليم الأساسي والثانوي سرا وعلنا، والملاحظ الآن هو بداية تفريغ مقرراتنا التربوية من الموضوعات التي تعزز الروح الإسلامية، أما ما يوجد فهو يعبر عن القيم الفردية التي لا تتعارض مع أهداف العلمنة، مع حشو المناهج بمفاهيم الفكر الغربي.⁽²²⁾

وهذا ما أثار معارضة شديدة في أوساط الإسلاميين، وقد اعتبر المجلس الإسلامي الأعلى وأحزاب إسلامية القرار ضد ثوابت الأمة الجزائرية الواردة بالدستور (الإسلام والعروبة والأمازيغية) بهدف تجفيف منابع الإسلام من المدارس، تمهيدا للقضاء على الجامعات الإسلامية في الجزائر، وقد صرح النائب في البرلمان عن حركة الإصلاح الوطني الإسلامية "بأن إلغاء تخصص الشريعة من البكالوريا

تنفيذا لقرار أمريكي دعت فيه الدول العربية إلى عدم تدريس الإسلام في المدارس، والإسلام من هوية الجزائريين⁽²³⁾.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن إلغاء التربية الإسلامية يعتبر فعلا معاكسا لتوجهات الرئيس الذي يدعو في كل مناسبة إلى العناية بالمواد المكونة لشخصية الأجيال، وتمتين روابطهم بأصولهم وقيم مجتمعهم، فهو ينظر إلى التربية الإسلامية نظرة دقيقة وأصيلة يعطيها دورها الحقيقي، ويوجه المسؤولين عن التعليم إلى ضرورة العناية بالقيم الروحية التي تمثل وجودنا، وتشخص انتماءنا الحضاري، والذي يرسخ هذا الانتماء هو التربية الإسلامية، والتاريخ، واللغة العربية.

وهاته المواد الثلاث التي ركزت عليها جملة الإصلاحات التربوية، حيث قامت بتهميش تدريس مادة التاريخ، وإلغاءه من قائمة مواد الامتحان في كل مرحلة، مع رفع معامل اللغة الفرنسية، وزيادة حجمها الساعي في مقابل تقليص توقيت اللغة العربية في بعض المراحل⁽²⁴⁾.

وفي هذا السياق يؤكد " بوبكر بن بوزيد" بأنه يقرر تعزيز مكانة تدريس اللغات الأجنبية في النظام التعليمي الجزائري، سواء للتحكم فيها كلغات حية، أو باعتمادها كلغات تدريس في المواد العلمية والتكنولوجية، وهذا ما يمكن الطالب من الاطلاع على المعلومات والمعارف من مصادرها الأصلية، وفي وقت اكتشافها وهو ما يسمح بتطوير ملكاته بصفة سليمة⁽²⁵⁾.

وتأسيسا على ما سبق، يمكننا القول أن الإصلاح التربوي قد مس المواد الثلاث المكونة للهوية الوطنية الجزائرية، ومن خلال الإجراءات التي تضمنها الإصلاح، تبين أن هذا الأخير يحاول تدوير بل إزاحة وإذابة الهوية الجزائرية، وإحلال محلها هوية فرونكوفونية وليست حتى هوية أنجلو سكسونية، وهذا ما حملته بنود الإصلاح، والتي تعمل على إفراغ النظام التربوي وبالتالي المجتمع من روحه الثابتة، بل من منظومة قيمه المنزهة من الخطأ، والتي تشكل وتكون قانون حياته على مستوى كل الأصعدة، وهي التربية الإسلامية، والتي يهدفون من وراء إلغائها من الامتحانات النهائية، إلغاء الاهتمام بها من قبل المتعلم، وبالتالي رجل الغد، بل المجتمع كله، هذا من جانب، ومن جانب آخر إلغاء للتمايز القيمي والامتثال للقيم الغربية - القيم الفرنكوفونية- وهذا ما يسهل استعمارنا، لا بل هو إستعمارنا حسب مفهوم المفكر والفيلسوف مالك بن نبي.

والمقابل ذلك، قام الإصلاح الجديد بزيادة ساعات اللغة الفرنسية، وتدريسها في السنة الثالثة، مقابل تخفيض ساعات كلا من مادتي التاريخ والتربية الإسلامية واللغة العربية، وهذا ما يؤكد فعلا ضرب معالم الهوية الوطنية، بل القضاء عليها نهائيا.

وفي سياق هذا الحديث لا نجد مبررا لإحجام اللغة الفرنسية، وجعلها مادة رسمية ويمتحن فيها عكس مادة التربية السلامية، بالرغم من أننا في زمن العولمة، زمن الثقافة الأنجلوسكسونية، وعلى هذا الأساس فمن المفترض أن يكون الاهتمام بتدريس اللغة الانجليزية وليس الفرنسية، فالمبرر الوحيد لهذا الموقف، هو غلبة أنصار الاتجاه الفرونكوفوني على مستوى الأفراد القائمين على إصلاح المنظومة التربوية.

وقد امتد تأثير التيار التغريبي في الجزائر إلى حد المطالبة بإلغاء مادة التربية الإسلامية، واستبدالها بتسمية، التربية الأخلاقية، أو التربية الدينية وهذا ما يؤكد فعلا عداؤهم للإسلام والعربية، والتي يعتبرونها مجرد مكون من مكونات الهوية، والذي نعترف به لفظا فقط، وليس اعترافا تجسديا من خلال إدراجها في الوثائق الرسمية كوسيلة للتواصل.

واتهام كل من يناصر اللغة العربية بأنه يسعى إلى تحقيق الجمود، وفي ذاته رفض للثقافة الغربية، وهم قد نسو فعلا أن اللغة العربية قد كانت في يوم من الأيام لغة التطور والحضارة هاته الحضارة التي خلقها أصحاب هؤلاء اللغة، فالعيب إذن ليس في العربية بل في أصحابها، وهذا ما جسده الثقافة الأمريكية اليوم بإعلانها للغتها.

ومن كل هذا نريد القول، أن استبعاد مادتي التاريخ والتربية الإسلامية، إلى جانب مزاحمة اللغة الفرنسية للغة العربية لا يجد إلا حجة واحد في هذا الإطار، وهي محاولة خلق منظومة تربوية فرونكوفونية، بالرغم من أن الفرنسية، قد تخلت عنها أصحابها الأصليين، بحكم أنها لا تمثل لغة التطور، ووجهوا اهتمامهم للغة الانجليزية، وبقيت الفرنسية لغة تخاطب ووسيلة للتواصل الاجتماعي.

وهذا التمسك الشديد باللغة الفرنسية في الجزائر يجد مبرره الوحيد في تاريخها وهو بقاء الاستعمار الفرنسي، بل الجزائريين المفر نسين، بالرغم من استقلالنا الشكلي، فلا زلنا نمجد ونمجد ثقافة فرنسا، حتى أنها أصبحت جزءا من ثقافتنا وهذا ما تعكسه إصلاحاتنا التربوية.

إدراج الأمازيغية:

أعلنت وزارة التربية الجزائرية عن بدء تعليم اللغة الأمازيغية في السنة الرابعة ابتدائي في عشر ولايات نموذجية، تمهيدا لتعليمها لاحقا على مستوى كافة المدارس الجزائرية، وحسب توضيح أحد مسؤولي الوزارة فإن تدريسها سيكون اختياريا للتلميذ، وقد خصص لهاته المادة حجم ساعي قدر بساعة كاملة في الأسبوع في المرحلة الابتدائية، والثانوية، وفي هذه المرحلة يتوقف برمجتها على مستوى الجذوع المشتركة بمدى توفر التأطير التربوي ورغبة التلاميذ، وهذا ما تأسفت عنه تنسيقية العروش، واعتبرت الحكومة أنها نكثت بالاتفاق على تدريس الأمازيغية كمادة في المنهاج كباقي المواد الأخرى.⁽²⁶⁾

وفي هذا السياق صرح الوزير أنه سيتم إدخال الأمازيغية في محور نقاش اجتماع الحكومة المقبل، لأنها تستطيع أن تكون إجبارية في الامتحانات.

• إدراج الترميز العالمي:

ويقصد به كتابة المعادلات الرياضية من اليسار إلى اليمين، واستعمال الصيغ والقوانين العلمية باللغة العربية، مع استعمال المصطلحات العلمية، ويجب أن تكون الرموز باللغة الفرنسية وعلى مستوى جميع المراحل التعليمية، والشيء الذي لم يتغير أن التدريس يتم باللغة العربية، ولذلك فقراءة وكتابة النصوص تكون من اليمين إلى اليسار، وكذا كتابة وقراءة الأرقام العربية والأعداد، وأيضا القراءة بالعربية لوحداث قياس المقادير، أما ما تغير فهو رموز التعيين، بحيث تكون بالحروف اللاتينية، وكتابة وقراءة العبارات الرياضية الرمزية" قوانين، عمليات، متساويات" تكون من اليسار إلى اليمين، والتميزات المرتبطة بوحدات قياس المقادير تكون بحروف لاتينية، ويكون الترميز للأشكال الهندسية بحروف لاتينية كبيرة، هكذا تكون القراءة الجديدة مثلا: $a+b=c$ هي $a+b$ ، نطقا تقرأ بالعربية.⁽²⁷⁾

وقد بررت الوزارة استعمال الترميز العالمي في المنشور رقم 8 بالقول: إن إدراج التكنولوجيات الجديدة للاتصال التي تستعمل الترميز العالمي في البرامج بدء من التعليم الابتدائي من جهة، وضرورة تفتح المدرسة على العالم من جهة أخرى، من الأسباب التي يمكن أن تفسر قرار الإدراج التدريجي للترميز العالمي في البرامج وحسب هذا المنشور فإن ما لم يتغير أن التدريس يتم باللغة العربية.⁽²⁸⁾

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق لماذا الترميز العالمي جاء باللغة الفرنسية ولم يأت باللغة الانجليزية، لأن هاته الأخيرة هي لغة التطور والتقدم، فهي لغة العولمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن الترميز العالمي يخضع عادة للموروث الثقافي الحاضر للنظام التربوي، لذا من المفترض أن

يكون الترميز العالمي باللغة العربية انطلاقا من هذا المبدأ، ولتسهيل استيعاب مادة الرياضيات خاصة لأنها مادة معقدة بالأساس.

فالترميز العالمي سيزيد من تعقيد مادة الرياضيات، لأنها ستضع الطفل بين لغتين، وهذا ما يخلق لديه لحظة تشتت ذهني فتقل من قدرة استيعابه، بالإضافة إلى أنها ستعمل بالتدرج على خلق اهتمام باللغة الفرنسية لدى المتعلمين، لأن أهم شيء في الرياضيات هي الرموز، هاته الأخيرة التي أصبحت باللغة الفرنسية، ولم يبق في مادة الرياضيات سوى القراءة باللغة العربية.

وكل هذا يكشف التوجه الفرنكوفوني للمنظومة التربوية، لأنها تحاول إقحام اللغة الفرنسية في المنهاج التربوي، ولتحقيق سيطرتها بطريقة مباشرة وغير مباشرة، تتمثل الطريقة المباشرة في رفع الحجم الساعي للغة الفرنسية مع تدريسها في السنة الثانية ابتدائي، ثم حولت الى السنة الثالثة بالمقابل لتقليل الحجم الساعي للغة العربية والتربية الإسلامية، مع إلغاء مادتي التاريخ والتربية الإسلامية من الامتحانات النهائية، وهذا ما يجعل الطفل يهتم فقط بالمواد التي سيمتحن فيها. أما الإقحام غير المباشر فقد تضمنته أكذوية الترميز العالمي.

• إدراج مادة التربية الفنية والثقافية في المنظومة التربوية : أكدت السيدة خليفة التومي وزيرة الاتصال والثقافة، على ضرورة وجود روح للمنظومة التربوية، وروح المنظومة التربوية تكمن في مادة التربية الفنية والثقافية هذا النسق الهام والاستراتيجي الذي بدونه تنشئ أجيالا مختلة وغير متوازنة، لذا على المدرسة تحقيق توازن الطفل من خلال إجابتها له على سؤال من أنت أدبيا، وموسيقيا ومسرحيا؟ لذا يجب على المدرسة أن تقدم للطفل بطاقة هوية متعددة الصفحات، لتقول له من خلالها، أنا من بلد أبو ليوس، وكاتب ياسين، أنا من بلد التاريخ والحضارة والتراث العريق. وهذا تطبيقا لمبدأ المساواة في الفرص والحظوظ، ومبدأ الديمقراطية التي قامت عليهما المدرسة الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى استجابة للتوجه العالمي اليوم الذي يسعى إلى تكريس التربية الثقافية والفنية كماد أساسية في البرامج التعليمية، فقد أدخلت الدول المتقدمة هذه المواد لصناعة الإنسان المعاصر، وفي تطوير مجتمعاتها، ولذا يجب علينا عدم تهيمش مادة التربية الفنية والثقافية، بل الاهتمام بها من خلال تخصيص كتاب لها أما الأولويات الأخرى فتتمثل في تعليم الموسيقى والغناء والدراما، وهذا استجابة للتحويلات العميقة التي تمس العالم اليوم، وتدعونا إلى ضرورة الرفع من النوعية العلمية والثقافية لمؤسساتنا التربوية⁽²⁹⁾

- إدراج مادة الإعلام الآلي مع تغييرات في بعض المواد العلمية: أضيفت مادة الإعلام الآلي على مستوى المرحلة الثانوية، حيث خصص للذرع المشترك علوم وتكنولوجيا ساعة واحدة في الإعلام الآلي للدرس النظري للقسم كله، مع إضافة ساعة تطبيقية وساعتين كل 15 يوم لنصف القسم، وربط هذا التوقيت بتوقيت الأعمال التطبيقية في مادة التكنولوجيا، أما بالنسبة للذرع مشترك أداب فقد خصص ساعة واحدة للدرس النظري للقسم كله مع ساعة تطبيقية أو ساعتين كل 15 يوما لنصف القسم، مع ضرورة توأمة توقيت الأعمال التطبيقية في الإعلام الآلي مع الأعمال الموجهة في الأدب العربي.

أما بخصوص مادة التكنولوجيا، فعلى كل مؤسسة تحديد ثلاث اختيارات من بين الاختيارات التالية: هندسة مدنية، وهندسة كهربائية، وهندسة ميكانيكية، وعلوم بحرية، تسيير واقتصاد، تبعاً للإمكانات المادية والبشرية المتوفرة بها، بحجم ساعي (1+1) أسبوعياً تقدم حصة نظرية ذات ساعة واحدة للقسم كله، وساعتان لنصف القسم كل 15 يوم في شكل أعمال تطبيقية تجرى في المخبر أو اعتماداً على المحاكاة، وبعد الانتهاء من تدريس الاختيارات الثلاثة، يتم التناوب على بقية الاختيارات المحددة على مستوى المؤسسة.

أما مادة العلوم الطبيعية فقد قدر حجمها الساعي الأسبوعي بالنسبة للذرع مشترك علوم وتكنولوجيا، هو ساعتان للدرس النظري، وساعتان للأعمال التطبيقية، أما بالنسبة للذرع مشترك آداب، فقد خصص لمادة العلوم الطبيعية ساعة واحدة أسبوعياً للدرس النظري، وساعة واحدة في الأسبوع للدرس التطبيقي لنصف القسم.

أما مادتي الفيزياء والكيمياء ونظراً لأن محتوى الفيزياء أكبر من الكيمياء، ففي ذرع مشترك علوم وتكنولوجيا، تخصص ساعتان لتقديم درس نظري في مادة الفيزياء أسبوعياً، وفي الأسبوع الثاني تخصص ساعة واحدة للدرس النظري في مادة الفيزياء، وساعة واحدة لتقديم درس نظري في مادة الكيمياء، أما بخصوص حصص الأعمال التطبيقية الخاصة بالفيزياء والكيمياء فإنها تعطى أسبوعياً حسب تقدم الدروس، أما بالنسبة للذرع مشترك آداب فإن المادتين تدرسا بالتناوب.⁽³⁰⁾

وما يمكن قوله على الإصلاحات التي أدرجت على مستوى المرحلة الثانوية، أنها أخذت بعداً إيجابياً بغض النظر عن الأبعاد السلبية التي تكلمنا عنها مسبقاً، وفي هذا الصدد تمثلت إيجابية هاته الإصلاحات في إدخالها لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، إلى جانب تخصيص مادة للإعلام

الآلي، وهذا تماشيا مع مستجدات العصر، أي عصر العولمة، وبالتالي يمكننا القول أن هاته الإصلاحات هي استجابة للعولمة، وبلغة أخرى هي تمثيل للمتجدات الإيجابية للعولمة.

الخاتمة:

من خلال جملة الإصلاحات التربوية التي قمنا باستعراضها ومناقشتها، محاولين الكشف عن تجسيدات ثقافة العولمة في النظام التربوي، توصلنا إلى النتيجة القائلة بأن المنظومة التربوية الجزائرية، قد طغى عليها الملح الفرنكوفوني، وهذا ما جسده إقحام اللغة الفرنسية في المنهاج الدراسي، بالرغم من أنفاي زمن العولمة، فمن المفروض الاهتمام أكثر باللغة الإنجليزية لا الفرنسية، فالفرنسية تدرس في السنة الثالثة واللغة الإنجليزية في السنة الرابعة، وهذا ما سيؤثر على قدرة استيعاب المتعلم من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يتمكن هذا الأخير من استيعاب اللغة الأم (اللغة العربية)، و بالتالي فالعولمة بريئة منهم.

أما ما يجسد العولمة فعلا هو إدخال التقنيات المتطورة في المنظومة التربوية، ونقصد هنا بالخصوص مادة الإعلام الآلي. وتجسد أيضا خطاب العولمة لدى المطالبين بتغريب المنظومة التربوية، طبقا لمبدأ الديمقراطية، والقائل بالمساواة في إتاحة الفرص، لذا نتيج الفرصة لمادة التربية الفنية والثقافية، عن طريق إدماجها في المنهاج الدراسي كمادة مستقلة، لأنها تساهم في خلق جيل سوي، ولأن الغرب يدرس هاته المادة، بالإضافة إلى أنها من متطلبات العولمة، والمفروضة علينا من الغرب.

والجدير بالاهتمام في هذا المجال أننا بحاجة إلى مادة التربية الفنية والثقافية لنبين للمتعلم حضارته العريقة والتي كشف المطالبين بهذا المطلب بعدها عن تاريخنا وديننا، وأن مصدر عزتنا ومكون حضارتنا هما الفنانين أليس هذا بعد من أبعاد التغريب فارغ المحتوى، أسنا في هذا المجال بحاجة إلى مادتي التاريخ والتربية الإسلامية.

وأخيرا ما يمكن قوله، أن هاته الإصلاحات من جانب عكست بعدها التغريبي، ومن جانب آخر عكست بعدها العولمي، ولكن لن تقوم لنا قائمة بإبعادنا عن تاريخنا وديننا، بل مقومات هويتنا وكأنهم هؤلاء يريدون القول لنا تعلموا فنون القتال، لكن لا تحملوا معكم السلاح إلى ميدان الحرب، فما فائدة تعلم فنون القتال؟ ومن باب المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، يمكننا القول أنه لكي يحقق فعلا النظام التربوي أهداف المجتمع الجزائري، ويجسد طموحاته، ويخلق له مكانا متميزا بين الدول، على القائمين على المنظومة التربوية أخذ هذه النقاط بعين الاعتبار:

- إدراج الرسمي للمواد المكونة للهوية الوطنية (التربية الإسلامية، اللغة العربية، الرياضيات) من خلال رفع حجمها الساعي، وإدراجها في الامتحانات النهائية، لكي يتمكن النظام التربوي من خلال ذلك بناء جيل له خصوصيته الثقافية المتميزة، والتي يعتر بها.

-يجب أن يكون الترميز في مادة الرياضيات باللغة العربية، لكي لا يجد المتعلم نفسه بين لغتين، فيرتفع بذلك مستوى تحصيله الدراسي من جهة، وليزيد اهتمامه باللغة العربية من جهة أخرى.

-الاهتمام باللغة الإنجليزية أكثر، لأنها تشكل لغة التكنولوجيا.

ومن خلال عرض ومناقشة المحاور التي تضمنتها هاته الورقة، وبناء على الاطلاع الشخصي يجدر بنا القول، أن بقاء واستمرار المجتمعات مرتبط باستمرار أفرادها، بل نقصد هنا استمرار تفاعل ثقافته، وهذا من خلال لغته، والتي تسهل عملية الاتصال والتواصل، ومن بين الوسائط التي تتكفل بهاته المهمة، المدرسة، فهي إذن تعكس صورة المجتمع.

قائمة الهوامش:

- 1- أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب- دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 19
- 2- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية ثقافية عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي العدد 228 فبراير 1998، ص ص 14-22.
- 3- نجوى يوسف جمال الدين، محاضرات في اجتماعيات التربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001، ص 82.
- 4- Bertrand Badie: " la mondialisation: le terme en débat" in CD Rom: l'état du monde 1881-8- 1977 Ed la découverte.
- 5- المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- 6- السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 288 فيفري، 1998، ص 6.
- 7- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر - العولمة-صراع الحضارات - العودة الى الأخلاق - التسامح- الديمقراطية ونظام القيم- الفلسفة والمدينة. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1997، ص 136.
- 8- أحمد كنعان، التربية من أجل تعزيز الهوية الحضارية والانتماء القومي في ظل العولمة الجديدة في القرن الواحد والعشرين، في التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة التحديات ضمن بحوث الملتقى العربي المنظم على هامش الاجتماع السنوي الثالث لجمعية كليات ومعاهد التربية للجامعات العربية، الجزء الأول. دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2002، ص 46.
- 9- المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- 10- أحمد كنعان، مرجع سابق، ص ص 48-49.
- 11- محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص ص 143-144
- 12- عبد اللطيف الغاربي وآخرون، معجم علوم التربية ومصطلحاتها، المغرب، 1994، ص 308.
- 13- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979
- 14- نور الدين تاويريريت، النظام التربوي في ظل تحديات العولمة - بين التكيف والرفض-العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، الملتقى الدولي الثاني المنظم بالتعاون مع قسمة علم النفس وعلم الاجتماع،

- مخبر : المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، ص 208-214)
- 19- علي ديدونة، المنظومة التربوية في الجزائر بين الأصالة والإستئصال، منشورات دار نوريد، بوزريعة، الجزائر، 2006، ص 53.
- 20- الإصلاحات في ضوء المتغيرات الدولية.. التعليم الديني في الجزائر والمخاطر المحدقة به نقلا عن الموقع: [www.alasr.ws/index.cfm?methode=home.com\\$contentid=6681](http://www.alasr.ws/index.cfm?methode=home.com$contentid=6681)، بتاريخ 20 فيفري 2007.
- 21- أميمة أحمد، الجزائر معيشة متدهورة والسبب الإصلاح، نقلا عن الموقع www.islameonline.net
- 22- الموقع نفسه .
- 23- ما الذي يجري في وزارة التربية...؟ ومن وراء ما يحدث...؟، الشروق، السبت 4 جوان 2005، العدد 1396، الجزائر .
- 24- المنظومة التربوية في الجزائر بين الإصلاح والصراع الأيديولوجي،
نقلا عن الموقع: www.albayan.co.ae/albayan/2002/06/19/sya/50htmK، 7 أغسطس 2005.
- 25- أميمة أحمد، إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، نقلا عن الموقع: www.elaph.com/elaphweb/reports/2005/9/8898.htm 17 فيفري 2007
- 26- بن بوزيد، برنامج الإصلاح التربوي لم يفرض علينا من الخارج آخر تحديث يوم 2004/09/07 نقلا عن الموقع <http://elmostakbel.com/> 26 modules.pttp? (كانون الثاني) (يناير) 2005.
- 27- سماح خميلي، مهزلة الإصلاحات التربوية في الجزائر " فخاخ في إصلاح الأمخاخ، نقلا عن الموقع فبراير 2007 www.chihab.net/modules.php
- 28- قراءة في برامج الأحزاب المشاركة في تشريعات 2002، نقلا عن الموقع: www.aljazeera.net/in-22depth/algeria-election/002/5/3-26-3.htm فيفري 2007.
- 29- خليفة التومي، نقلا عن الموقع: www.mcc.gov.dz/discours/education/cultureart06/ 17 جانفي 2007
- 30- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نقلا عن الموقع www.meducation.edu.dz/bo/bo2004/beo479/4-4.htm